الوضع الإداري والأمني في لواء كركوك بعد ثورة 14 تموز 1958

د. حسين علي فليح مريم محمود عيدان الجبوري
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الملخص :

يعد لواء كركوك من الالوية العراقية المهمة اذ يحتل موقعا استراتيجياً مهماً في شمال العراق جعله يكون حلقة وصل ما بين الشمال والجنوب، فضلاً عن غناه بالموارد والثروات الطبيعية، والاهم من ذلك كله فهو يشكل عراقاً مصغراً اذ يضم تركيبة اجتماعية ملونة متكونة من مختلف القوميات والاطياف من التركمان والعرب والاكراد، فضلاً عن اختلاف الديانات والمذاهب ففيه المسلمون والمسيح واليهود سابقاً لذلك كان من الطبيعي ان تحدث تغييرا ادارية وامنية في اللواء خلال العهد الجمهوري خلال المدة (1958–1968) ومن هنا تبرز اهمية البحث.

قسم البحث على مبحثين رئيسيين، إذ جاء المبحث الأول بعنوان (كركوك في العهد الجمهوري الأول 1958–1963) الذي تناول اهم التغييرات الادارية والامنية التي طرأت على لواء كركوك خلال عهد عبد الكريم قاسم، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان (أوضاع كركوك في العهد الجمهوري الثاني 1963–1968) الذي تناول التطورات الادارية والامنية في كركوك خلال عهد عبد السلام عارف.

المبحث الأول

كركوك في العهد الجمهوري الأول 1958–1963

تعد ثورة 14 تموز 1958 حدثاً سياسياً مهماً في تاريخ العراق الحديث وشكلت تحولاً كبيراً في واقع الدولة، إذ قامت بإسقاط النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، قوبلت الثورة بتأييد وحماس كبير من لدن الشعب العراقي لاسيما أهالي كركوك إذ خرجوا بمظاهرات مؤيدة للنظام الجمهوري الجديد، إذ فرض الجيش سيطرته على المناطق الحساسة في كركوك وأطرافها خوفاً من التدخل الخارجي، كما تم تشكيل لجنة ارتباط وطنية مع قيادة الفرقة الثانية في كركوك بأمر من الضباط الأحرار برئاسة ناظم الطبقجلي[1] الذي أصبح قائداً للفرقة الثانية في كركوك في 16 تموز 1958، لغرض المحافظة على أمن واستقرار اللواء[2]، ونتيجةً للتغير في الوضع السياسي الذي انعكس بدوره على جميع الأوضاع سعت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، الى إجراء تغييرات تشمل

كل أوضاع البلاد فقد نال النظام الإداري اهتماماً من قبل الحكومة الجديدة فقد طرأ عليه تغييرات كان أولها اصدار قانون (إدارة الألوية) لسنة 1958، والذي يعد تعديلاً لقانون الألوية السابق[3]، فقد عرف القانون الوحدة الإدارية بأنها تتكون من لواء وقضاء وناحية، وكل وحدة ادارية يكون فيها إدارة خاصة[4]، وقد حدد هذا القانون كيفية استحداث الوحدة الإدارية وتغيير حدودها وتسميتها وفك ارتباط الأقضية والنواحي وإلحاقها على الوجه الآتي:

1- تستحدث الوحدة الإدارية بموجب مرسوم جمهوري يصدر بناءاً على اقتراح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء.

2- تغيير مراكز الألوية أو الأقضية أو النواحي وإلحاقها بمرسوم جمهوري يصدر بناءاً على اقتراح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء.

3- إن تغيير حدود الأقضية والنواحي أو مراكز النواحي أو تسميتها يتم بقرار من وزير الداخلية وحده[5].

4- أما القرية فقد خولت المادة الثامنة عشر من قانون إدارة القرى التي يرى لزوماً لتنفيذه فيها وخول القانون المتصرف تعيين حدود القرية وتغيير أسمها فهي من صلاحية المتصرف أيضاً[6].

كانت الحكومة تهدف من وراء ذلك مواكبة التغيير وتنظيم أمور البلاد الإدارية، وذلك نتيجةً لتردي الوضع السياسي في البلاد وكثرت تبدل الوزارات، فضلاً عن أن القانون السابق أصبحت أحكامه لا تتفق مع التقدم ولا تتلاءم مع الاحتياجات ولا يفي بالغرض المطلوب لحسم المشاكل من قبل الموظفين الإداريين، لذلك أصدرت الحكومة نظاماً إدارياً جديداً لتنظيم إدارة الجمهورية الجديدة[7].

في السياق ذاته، اهتمت الحكومة بالإدارات المحلية التي هي عبارة عن هيئة استشارية تمثل السلطة المركزية في العاصمة بغداد وتنفذ أوامرها وقوانينها وتعليماتها[8] فقد كانت الإدارة المحلية أشبه ما تكون بإدارة الظل تمثل الحكومة المركزية، وذلك لأن الإدارة المحلية لا تستطيع أن تنفذ أي وظيفة من وظائفها ألا بأمر من الحكومة المركزية وكانت هذه الإدارات المحلية مقيدة بأوامر الحكومة ولم تكن ذات استقلال تام[9].

تدار الإدارات المحلية من قبل المتصرف ومجلس اللواء، وتعد الإدارة المحلية إدارة شخصية معنوية، أما بالنسبة الى مهمات وواجبات الإدارات المحلية فهي كالآتي[10]:-

1- فتح وإنشاء الطرق والمعابر الكائنة داخل اللواء وصيانتها عدا ما يعود الاتفاق عليه الى وزارة المواصلات والاشغال والبلديات بموجب أحكام القوانين.

2- اصلاح وتجفيف البرك والمستنقعات، والهدف من ذلك القضاء على مواطن انتشار الأوبئة والأمراض المعدية كالملاريا وغيرها.
3- تقرير استيفاء الرسوم والأجور البلدية المبينة في قانون واردات البلدية.
4- تأسيس وإدارة الغرف الزراعية والبذور مجاناً.
5- تأسيس وإدارة المستوصفات البيطرية والقيام بكل ما من شأنه تحسين نسل الحيوانات وإقامة مسابقات للخيل ودفع جوائز للفائزين.
6- تأسيس وإدارة المؤسسات الصحية والخيرية في اللواء وتأسيس غرف ومدارس صناعية ومعاهد فنية.
7- تأسيس وإدارة المدارس الابتدائية ورياض الأطفال ومراكز التربية الأساسية ومكافحة الأمة وفق قانون المعارف العامة.
8- تأسيس غرف تجارية وفتح معارض وأسواق والعمل على توسيع أمور التجارة وتأسيس مصالح لنقل الركاب وصناديق التوفير.
9- تأسيس وإدارة المستوصفات البيطرية والقيام بكل ما من شأنه تحسين نسل الحيوانات وإقامة مسابقات للخيل ودفع جوائز للفائزين.
10- تأسيس وإدارة المؤسسات الصحية والخيرية في اللواء وتأسيس غرف ومدارس صناعية ومعاهد فنية.
11- إدارة جميع العقارات والأموال المنقولة العائدة الى إدارة اللواء المحلية، وإدارة المؤسسات التي تنشأ لمصلحة إدارة اللواء.
12- تصديق ميزانيات البلديات في اللواء والأشراف على تنفيذها وإذا كانت البلدية مدينة فينبغي مصادقة وزير الداخلية على ميزانيتها وإذا كانت مدينة لخزينة الدولة أو بكفالتها فينبغي مصادقة وزير المالية أيضاً.
13- تشييد المساكن وبيعها وإيجارها وتأسيس صندوق احتياط لمستخدمي الحكومة.

شهد لواء كركوك استقراراً إدارياً وأمنياً خلال المرحلة التي أعقبت ثورة 14 تموز[11]، لكن الأمر لم يستمر على حاله إذ سرعان ما تغير الوضع بسبب التطورات السياسية السريعة التي حدثت في العراق والتي انعكست على الأوضاع الأمنية في البلاد فتأثرت كثيراً معظم ألوية البلاد وخاصةً لواء كركوك الذي شهد توتراً أمنياً خطيراً فالصراع السياسي الذي حدث بعد الثورة بين الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، كانت لهُ آثاره السلبية على البلاد أدى الى حدوث تمردات وحركات أثرت على حالة الأمن الداخلية[12]، حتى وصلت حالة الأوضاع الأمنية والسياسية درجة عالية من الفوضى والانحلال في بداية شهري كانون الثاني وشباط عام

1959[13]، خاصةً بعد أن أصدر عبد الكريم قاسم قراره بإعدام كل من عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني، بتهمة التآمر ومحاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فضلاً عن ازدياد التنافس والصراع القومي – الشيوعي على مراكز الإدارة والأمن والجيش وبقية مؤسسات الدولة الأخرى[14]، هذه الأوضاع والظروف أدت بالنتيجة الى تردي الأوضاع الأمنية وظهور حركات معارضة للسلطة[15].

فقد شهدت كركوك في بداية عام 1959، تردياً بالوضع الأمني بسبب توتر العلاقة ما بين التركمان والأكراد في اللواء، ازداد الوضع سوءاً في 13 كانون الثاني من العام نفسه، بعد أن هاجمت مجموعة مؤلفة من المقاومة الشعبية والجنود معظمهم من الأكراد مقهى 14 تموز الذي يرتاده التركمان فأدى ذلك الى وقوع اشتباكات ما بين الطرفين أسفرت عن وقوع عدد من الجرحى من كلا الطرفين، مما اضطرت قيادة الفرقة الثانية العسكرية إلى التدخل وفك الاشتباك فوضعت خطة أمنية أعادت بها الهدوء النسبي للواء[16]، لكن بعد شهر واحد توتر الوضع مجدداً في اللواء إذ شهد اللواء في 8 شباط 1959، مظاهرات صاخبة من قبل الشيوعيين والتركمان على أثر حادثة مديرة دار المعلمات السيدة لبيبة أحمد الرئيس إذ عثرت على منشور نشر من قبل أحدى الجماعات الإسلامية ضد الشيوعية وضد تصرفات الشيوعيين عند أحدى الطالبات التركمان فأثار هذا المنشور حفيظتها فطالبت مدير المعارف بفصل الطالبة لكن مدير المعارف لم يستجب لطلبها وأكتفى بفصلها لمدة ثلاثة أيام فقط كما واتهمت المديرة بالشيوعية من قبل الفرقة والإدارة فعلى أثر هذا الحادث توتر الوضع بداخل اللواء وكاد أن يزداد ضراوة لولا تدخل متصرف اللواء إذ استعان بالشرطة وقيادة الفرقة فتمكن القائد ناظم الطبقجلي من السيطرة على الوضع وإعادة الأمن والاستقرار للواء مجدداً[17].

وفي 8 آذار 1959، حدثت في الموصل حركة تمرد ضد الحكومة عرفت بحركة الشواف، التي أدت الى توتر الوضع الأمني وترديه ليس فقط بالموصل أنما في كركوك أيضاً على الرغم من فشلها لكن قائد الفرقة ناظم الطبقجلي وضع خطة أمنية بعد حدوث حركة الشواف مباشرةً استطاع من خلالها الحفاظ على أمن واستقرار اللواء[18]، وفي السياق ذاته ولأجل سيطرة الحكومة على الأوضاع الداخلية في كركوك تشكلت لجنة تحقيقية في 28 شباط في قيادة الفرقة الثانية لغرض التحقيق مع المتهمين السياسيين في حركة الشواف، كما تم إجراء تغييرات إدارية نتيجة لهذه الأوضاع أبرزها عزل قائد الفرقة الثانية في كركوك الزعيم ناظم الطبقجلي بعد اتهامه بالمشاركة في حركة الشواف إذ تم اعتقالهُ ومحاكمتهُ وصدر عليه الحكم بالإعدام في 20 أيلول من العام نفسه، وتم تعيين داود الجنابي، قائداً للفرقة الثانية في لواء كركوك وعين مكرم الطالباني بمنصب متصرف للواء، لقد كان قائد الفرقة الجديد داود الجنابي معروفاً بميولهِ للشيوعيين فعمل على تقريب العناصر

الشيوعية وتسليمها زمام الأمور في اللواء[19]، كما عمل على إبعاد الضباط العرب من قيادة الفرقة فأصدر كتاباً أمر بتسفير أحد عشر ضابطاً خارج اللواء، فساد اللواء وضعاً أمنياً غير مستقر إذ باشرت العناصر الشيوعية المقربة لقائد الفرقة بأعمال الاضطهاد واالتنكيل ضد أهالي كركوك، وسيطرت على كافة الاتحادات والنقابات والصحف والإذاعة[20]، فضلاً عن أن صلاحيات قائد الفرقة والحاكم العسكري بتلك الفترة توسعت أكثر من صلاحيات المتصرف، والذي زاد من الوضع سوءاً عندما قام عبد الكريم قاسم بإبعاد قائد الفرقة داود الجنابي وعزلهِ عن قيادة الفرقة عندما حضر الى بغداد وتم تعيين محمود عبد الرزاق بدلاً منه[21]، كل ذلك أدى الى توتر الوضع الأمني وترديه إذ وقعت مصادمات في كركوك والمدن المحيطة بها والتابعة لمقر الفرقة الثانية قاد بالتالي الى حدوث أبشع مجزرة في تاريخ كركوك إذ عاش اللواء في الأشهر الثلاثة قبل وقوع المجزرة حالة هدوء نسبي يسوده القلق، ففي هذه الأشهر بدأت العناصر الشيوعية بالتسلح سراً والتخطيط لمؤامرة تحاك خيوطها ضد التركمان والعمل عل نشر الفوضى والاضطراب في أرجاء اللواء[22]، فقد تم تنفيذها في الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة 14 تموز 1959، عندما خرجت قطعات شعبية منظمة بمسيرة رسمية مكونة من المنظمات الشعبية وجمعية الهلال الأحمر وجمعيات نسائية ونقابات الأطباء والمحامين والصيادلة كانت هذه المسيرة غالبيتها من التركمان ويشرف عليها الشيوعيون إذ كانوا في مقدمة المسيرة ويحملون في أيديهم حبالاً يلوحوا فيها ويهددون التركمان بطريقة غير مباشرة بأنهم سوف يسحلونهم بهذه الحبال[23]، وأيضاً كانت توجد قطعات شعبية أخرى من التركمان غير منتظمين تتكون من الطلاب والشباب وذوي الأعمال الحرة التي كان عليها الالتحاق بالمسيرة المنظمة[24]، سارت المسيرة ووصلت الى الجسر القديم في طريقها الى جانب القلعة ثم استمرت الى أن وصلت شارع أطلس حيث مقهى 14 تموز فمن هنا انطلقت الشرارة الأولى لمجزرة رهيبة إذ تم اطلاق طلقات نارية من جهاد مجهولة فوقع صاحب المقهى عثمان خضر الجايجي أول شهيد في المجزرة بعدها زادت الطلقات النارية وعم الهلع بين الناس وحدثت صدامات[25]، بعدها تم اعلان منع التجوال فأستمرت المجزرة لمدة ثلاثة أيام قام خلالها الشيوعيون بأعمال القتل والنهب والتخريب، إذ راح ضحيتها عشرات التركمان من بينهم قيادات سياسية تركمانية، وشباب وأطفال وشيوخ، وتم سحل جثث القتلى في الشوارع وربطها في أعمدة الكهرباء والتمثيل بها[26]، وتشير المصادر الى أن عدد القتلى التركمان بلغ حوالي (32) أثنين وثلاثين شخصاً وحوالي (130) مائة وثلاثين جريحاً، وكان مجموع ما نهب ودمر من المنازل والمخازن والمقاهي حوالي (120) مائة وعشرين داراً ومقهى[27]، وشهدت المدينة حالة من الرعب والقلق الشديد وتوتر أمني فلم يعد لها الهدوء والاستقرار الأمني ألا بعد أن قامت الحكومة بإرسال تعزيزات عسكرية في يوم 17 تموز 1959[28]؛ واتخذت بعض الإجراءات المهمة منها نزع سلاح الجنود الكرد من الواء

الرابع[29]، كما أرسلت الحكومة مجلساً تحقيقياً عسكرياً الى لواء كركوك للنظر في الاحداث الاخيرة في اللواء فقد تم تشكيل مجالس عرفية عسكرية للتحقيق مع المتهمين بأحداث مجزرة كركوك[30]، بعد أن تم نقل الموقوفين والمتهمين بتلك الاحداث من معتقل كركوك الى بغداد[31]، صدر الحكم على (23) شخصاً بتهمة القتل المتعمد مع سبق الإصرار والترصد[32].

بعد أن عاد الهدوء النسبي الى المدينة ألقى الزعيم عبد الكريم قاسم خطاباً في كنيسة مار يوسف في 19 تموز 1959، واصفاً الشيوعيين بالفوضويين ودعا أبناء الشعب الواحد الى الوحدة والتلاحم والابتعاد عن التعصب الأعمى[33].

قد حاول الزعيم بعد هذه الاحداث الأليمة أن يقترب من التركمان، كما أنهُ أصدر قرار الاعدام بحق مرتكبي المجزرة، لكنه لم ينفذ بل أكتفى بوضعهم في السجون، فضلاً عن ذلك منح التركمان بعضاً من حقوقهم الثقافية والقومية وفتح لهم إذاعة لمدة ساعة واحدة فقط في اليوم[34]، فيما قامت وزارة الداخلية بتشكيل لجان لإغاثة المنكوبين في الأول من آب 1959، ولجمع مبلغ مائة ألف دينار لتوزيعها على المتضررين في الأحداث الأخيرة[35]، كما تسلمت وزارة الداخلية صكاً بمبلغ خمسة آلاف دينار من اعفاءات شؤون الإقامة لمتضرري حوادث كركوك لتوزيعها من قبلها مباشرةً بين المتضررين من أجل معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية في اللواء[36]، كما قامت الحكومة بإصدار قانون جديد لإدارة الألوية رقم (36) لسنة 1959، الذي جاء رداً على هذه الأوضاع وانفلات الأمن في بعض الألوية ليكون أكثر قدرة وصلاحية على التنظيم والإشراف والسيطرة وفقاً لمتطلبات العهد الجديد، إذ يتوخى فيها إدخال أسس ومبادئ تلائم فكرة الإدارة في هذا العهد بشقيها الإدارة العامة والإدارة المحلية[37]، وقد نصت المادة الأولى من القانون الجديد على اعطاء صلاحيات قضائية واسعة الى الموظفين الإداريين لغرض ضبط الأمن وفرض سلطة القانون، منها القبض والتوقيف للأشخاص المخلين بالأمن[38]، كما أصدرت وزارة الداخلية بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء في 9 آب 1959 قراراً يتضمن نقل المتصرفين الى وظيفة مفتش إداري، وأجرت تنقلات فيما بين المتصرفين لعدد من الألوية ومنها لواء كركوك[39]، إذ تم نقل متصرف اللواء السيد عبد الجليل الحديثي الى وظيفة مفتش اداري بديوان وزارة الداخلية، وتم تعيين السيد محمود حبيب البكري متصرفاً' كما تم إلغاء جميع مجالس الألوية وأعيد تشكيلها من الاعضاء الدائميين فقط، وهم ممثلو الوزارات المعنية من الموظفين وهم (مدير التربية والتعليم، ورئيس دائرة الصحة وموظف يحمل أعلى درجة وظيفية يمثل كُلاً من وزارة الاشغال والمواصلات، وممثل عن كل وزارة من الوزارات الاخرى ذات العلاقة بالإدارة المحلية ورئيس بلدية مركز اللواء[40]، ولأجل ذلك بدأت وزارة الداخلية تعمل على حل جميع المشاكل الإدارية والأمنية في البلاد، إذ قامت في

المدة من 1958–1961 بعقد أربعة مؤتمرات للمتصرفين من أجل حل هذه المشاكل وتبادل وجهات النظر بين المتصرفين بوصفهم رؤساء الوحدات الإدارية[41].

استطاعت الحكومة بعد هذه المرحلة وتنفيذ الإجراءات الضرورية من السيطرة على الوضع واعادت الأمن الى لواء كركوك بشكل خاص والى عموم البلاد، بعد أن استعانت وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية بالجيش من أجل فرض النظام وتطبيق القانون ومنع أي مظاهرة تخل بالأمن وحياة الناس[42]، حتى وصل بها الى تضييق الخناق على الاحزاب السياسية المعارضة للحكم وبشكل خاص على الشيوعيين وشددت المراقبة على الصحف الموالية لهم[43]، ألا أن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما توتر الوضع الأمني في الألوية الشمالية مرة أخرى عندما انفجرت الثورة الكردية الثانية بزعامة الملا مصطفى البارزاني، بسبب خلافه مع عبد الكريم قاسم حول منح الأكراد حكماً ذاتياً، فهذا أثر على الوضع الأمني في كركوك بعد أن طالب الأكراد بضمها لهم[44]، إذ شهدت كركوك خلال السنوات اللاحقة للمجزرة عمليات اغتيال من قبل اشخاص مجهولين ففي عام 1961، وقعت أول عملية اغتيال في اللواء إذ تم اغتيال شاب تركماني اسمه صلاح الدين قاياجي يعمل في أعمال قلع الصخور ونقلها الى المدينة لكي تستعمل في البناء اغتيل في 6 مارس 1961، على يد أشخاص مجهولين بدون ذنب فأثار هذا الحادث مشاعر الاهالي وساد اللواء جو مفعم بالقلق والتوتر استمر لمدة طويلة، ففي التاسع من كانون الثاني 1962، فجعت كركوك بحادث اغتيال آخر إذ تم اغتيال صاحب دكان يدعى صلاح ترزي مع أثنين من اصدقائه ففي هذه المرة تطور الوضع من سيء الى أسوأ، ففي الوقت الذي طالبت عوائل الشهداء باستلام الجثث لتشييعهم رفضت السلطات الحكومية تسليمهم وعملت على نقلهم الى المقبرة تطور الأمر وأدى الى تدخل الشرطة والعمل على تفريق المشيعين مما اضطرها الى استعمال القوة للتفريق فوقعت مصادمات ما بين الطرفين مما أثار حفيظة التركمان ودفعهم الى الهجوم على الشيوعيين مرتكبي مجزرة 1959، للأخذ بثأرهم فأدى الى وقوع جرحى وقتلى مما دفع الحكومة الى اعتقال 120 شخصاً تركمانياً ونفتهم الى خارج اللواء ووضعوا تحت الإقامة الجبرية[45].

بسبب التوتر الأمني والمشاكل الداخلية التي عاشتها البلاد أدى ذلك الى ضعف السلطة الفعلية لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، ففي بداية عام 1962، بدأت محاولات قلب نظام الحكم على الرغم من اتخاذ المؤسسات الأمنية لوزارة الداخلية الحيطة والحذر لكن قوة الجيش حسمت الأمر لصالح قادة الانقلاب في 8 شباط 1963، الذي أدى الى نهاية حكم عبد الكريم قاسم وبداية نظام حكم جديد[46].

ومن وجهة نظر الباحثة تعتقد إن حكومة عبد الكريم قاسم أولت الجانب الإداري اهتماماً كبيراً لاسيما عندما أجرت تغييرات إدارية واصدرت العديد من القوانين والمراسيم الإدارية خلال

المدة 1958–1963، وذلك في سبيل النهوض بإدارة البلاد وتطويرها، لكن رغم كل ذلك كان للأحداث السياسية السريعة التي حدثت تأثير كبير على هذا الجانب.

المبحث الثاني

أوضاع كركوك في العهد الجمهوري الثاني 1963–1968

بعد وقوع انقلاب 8 شباط 1963، الذي قام به البعثيون والقوميون بزعامة عبد السلام عارف والذي أدى الى الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم وتسلم البعثيين السلطة الفعلية في البلاد، شارك أهالي كركوك بهذا الانقلاب وخرجوا في مظاهرات مؤيدة للانقلاب وقادة الانقلاب، كما شارك الضباط التركمان بعملية الانقلاب ومنهم عزيز قادر الصمانجي، على أمل أن ينالوا حقوقهم القومية ودعم الحكام الجدد[47]، لكن حكومة البعثيين الجديدة اتبعت سياسة البطش والتنكيل ضد أبناء الشعب عامةً، مما أدى الى توتر الوضع الأمني في عموم البلاد فدفع ذلك عبد السلام عارف الى القيام بانقلاب ضدهم في 18 شباط 1963، والتخلص منهم[48]، ونتيجة هذا الانقلاب تسلم عبد السلام عارف الحكم وأصبح رئيساً للجمهورية[49]، أستبشر التركمان خيراً من العهد الجديد، إذ زار وفد تركماني مكون من 200 شخص الحكومة الجديدة وقدموا التهنئة والولاء والتأييد الى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر، كما قدموا عدة مطاليب لهم أبرزها، مطالبة الحكومة الجديدة أن تنفذ حكم الاعدام بحق مجرمي مجزرة كركوك وبمنحهم حقهم بالمشاركة بالحكم الذاتي، وإبعاد الأكراد الذين سكنوا اللواء مؤخراً من كركوك وإعادتهم الى مناطقهم التي جاؤوا منها[50].

حققت الحكومة بعضاً من مطاليبهم فقامت بإعدام مجرمي مجزرة كركوك في يوم 23 حزيران عام 1963، ونفذت بهم حكم الإعدام في ساحات كركوك أمام الناس في موقعين في المدينة الأول قرب المصلى والثاني فرب القشلة. فأتبعت الحكومة سياسة خاصة في لواء كركوك بعد أن ساد الأمن في ربوع اللواء ونال التركمان شيئاً من حقوقهم فكانت علاقتهم جيدة مع الحكومة الجديدة، عكس ما كانت عليه العلاقة بين الأكراد والحكومة فكانت متوترة[51]، ففي عام 1963، بدأت حركات الأكراد واشتدت مطالبتهم بضم كركوك الى كردستان وطالبوا بالحكم الذاتي، فأثرت هذه الحركات تأثيراً مباشراً على كركوك فتوتر الوضع فيها، خاصةً عندما أتبعت الحكومة سياسة التعريب وعملت على تهجير الأكراد ونقلهم من وظائفهم الى وسط وجنوب العراق[52]، فضلاً عن ذلك فقد تشكلت في كركوك في عام 1963 قوة غير نظامية عرفت باسم الحرس القومي تابعة الى حزب البعث العربي الاشتراكي فقد نشطت هذه القوة وأصبح لها فروع في أقضية ونواحي اللواء[53]، بسبب الصراعات القومية في المدينة الناشبة بين مختلف التكتلات، فقد انتقلت السلطة الى الجيش في ادارة المدينة وباشرت بفرض الإقامة الاجبارية على البعض من المعارضين[54].

ونتيجة للتطورات السياسية التي حدثت سعت الحكومة الى إجراء تغييرات إدارية في لواء كركوك كان أبرزها تغيير اسماء الدوائر الحكومية والشوارع والساحات في داخل اللواء وأجبرت أصحاب المحلات التجارية على اتخاذ اسماء عربية لمحلاتهم تنفيذاً لسياسة تعريب المدينة التي بدأت تمارس بصورة واضحة ومكشوفة، كما أجرت الحكومة تنقلات ما بين المتصرفين ورؤساء الوحدات الإدارية فقد تم تعيين العميد عبد الرزاق السيد محمود في 1963/2/23، متصرفاً على لواء كركوك، كما تم نقل السيد بشير السلمان مدير شرطة لواء كركوك الى مثل وظيفته في بغداد وعين السيد محيي الدين شامل السامرائي مديراً لشرطة لواء كركوك في عام 1963[55]، فضلاً عن ذلك زجت الحكومة الكثير من الأكراد في السجون وألقي القبض على رئيس الوفد الكردي صالح اليوسفي، في أول حزيران 1963، وشنت القوات العسكرية العراقية هجوماً على المنطقة الشمالية ومواقع البشمركة، فبقيت العلاقة ما بين الحكومة والأكراد ما بين المد والجزر ولم تمنح الحكومة الأكراد حكماً ذاتياً ولم تحل القضية الكردية[56]، بالمقابل كانت علاقة التركمان بالحكومة جيدة فساد كركوك بهذه المرحلة الهدوء النسبي[57].

وفي سياق ذلك سعت الحكومة الى إجراء تحديث وتغيير للإدارة في عموم البلاد إذ اهتمت بالإدارات المحلية فنشطت إدارة لواء كركوك المحلية خلال الأعوام 1963 و1964 و1965، وقامت بأعمال ومشاريع كثيرة داخل اللواء[58]، فضلاً عن ذلك تشكيل مجلس تخطيط اللواء لجنة فنية تتولى مهمة تصميم وتنفيذ كافة المشاريع الحكومية وتشكل من متصرف اللواء رئيساً وعضوية كل من معاون متصرف للإدارة العامة ومعاون المتصرف للإدارة المحلية وقائمقام مركز القضاء ورئيس الصحة ومدير التربية ومهندسي الري والطرق والمباني ورئيس البلدية ومدير إرشاد المنطقة الشمالية ومدير الاصلاح الزراعي واجبات هذا المجلس تنفيذ جميع المشاريع التي تقام في المدينة[59].

فضلاً عن ذلك تم تشكيل فصيل شرطة نجدة في لواء كركوك في شهر تموز 1965، لغرض ضبط الأمن والنظام في داخل اللواء، وفيما قام رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بزيارة تفقدية الى القطعات العسكرية في داخل لواء كركوك في صباح يوم الأحد الموافق 1965/8/1، واستقبله رئيس أركان الجيش وقائد الفرقة الثانية ومتصرف اللواء ورؤساء الدوائر وعدد كبير من أبناء الشعب ورؤساء العشائر ووجهاء المدينة[60].

على الرغم من العلاقة الحسنة ما بين التركمان والحكومة ألا أنهم لم ينالوا حقوقهم الثقافية والقومية كاملة، فبعد وفاة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف إثر تعرض طائرته الى السقوط قرب البصرة في 13 تشرين الأول 1966، تسلم أخيه عبد الرحمن عارف الحكم[61].

فشكل التركمان وفداً زار الرئيس الجديد وهنّؤوه على تسلم الحكم وطالبوه بإقرار حقوقهم القومية[62]، فاستجابت الحكومة لمطالبهم وسمحت لهم بممارسة نشاطاتهم الثقافية والفنية، وفتحت لهم فرعاً لنادي الأخاء التركماني في الموصل وشكلت فرقاً فنية وفلكلورية في كركوك وغيرها، لتقديم أعمالها الفنية من خلال القسم التركماني في إذاعة بغداد، كما تسلم عدد من التركمان مسؤوليات مهمة في الدولة[63].

يتبين مما تقدم إن كركوك عاشت خلال العهد العارفي مرحلة هدوء واستقرار أمني على الرغم من المضايقة التي تعرض لها سكان اللواء من قبل الأكراد بسبب مطالبتهم بضم اللواء الى كردستان وحالة الحرب في المناطق الشمالية، ومع ذلك حظي اللواء باستقرار أمني ونشطت فيه الإدارة المحلية ونال التركمان شيئاً من حقوقهم القومية والثقافية، فكانت علاقتهم جيدة مع الحكومة فكان التقارب واضحاً والدليل على ذلك تنفيذ الحكومة لبعض مطالبهم التي قدموها لها، لكن رغم كل ذلك بقيت الإدارة إدارة تقليدية لاسيما في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف إذ لم يطرأ عليها أي تغيير ملموس، لأن الحاكم الجديد سار على نفس خطى اخيه في الحكم.

الخاتمة

شهد الوضع الاداري في لواء كركوك خلال المدة 1958–1968 تغييرات واضحة، إذ كان لثورة 14 تموز 1958 وما تلاها من احداث سياسية تأثير كبير على لواء كركوك بشكل خاص، فكان للأحداث السياسية والصراع السياسي على السلطة الذي مرت به البلاد خلال مدة الدراسة تأثيراً سلبياً على لواء كركوك ظهرت نتائجه واضحة في عام 1959 إذ قامت ابشع مجزرة في تاريخ اللواء، رغم كل ذلك كان لحكومة عبد الكريم قاسم دور بارز في رفع المستوى الاداري في الالوية العراقية عامة وفي لواء كركوك خاصة إذ اجرت تغييرات ادارية واصدرت العديد من القوانين والمراسيم الادارية خلال المدة 1958–1963 للنهوض بالجانب الاداري وتطويره.

اتسم النظام الاداري في اللواء خلال مرحلة قيادة قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي بالاستقرار الامني على الرغم من محاولات الاخلال بأمن اللواء، لكن بعد تغير قيادة الفرقة منذ عام 1959 شهد اللواء حالة فوضى ادارية وتوتراً أمنياً فالأحداث الاخيرة التي وقعت في اللواء لم تكن محض صدفة بل يمكن ارجاعها الى ان الشيوعيين ارادوا تحقيق مآربهم والانفراد بالسلطة فاستغلوا لواء كركوك لتحقيق ذلك لكونه يتكون من قوميات مختلفة، فضلاً عن ذلك كانت العلاقة متوترة ما بين الاكراد والتركمان، لذا فهم استغلوا هذه النقطة لصالحهم، كما كانت صلاحيات الحاكم العسكري خلال مرحلة حكم عبد الكريم قاسم اوسع بكثير من صلاحيات المتصرف واصبحت كافة الأمور المدنية بيده، فضلاً عن أن الإدارة المحلية اصبحت خاضعة لإشرافه مما جعل الحكم يكون حكماً

عسكرياً حتى عام 1963 بمجيء عبد السلام عارف الى الحكم قام بإلغاء منصب الحاكم العسكري ووسع من صلاحيات المتصرف.

لقد عاش لواء كركوك خلال العهد العارفي مرحلة هدوء واستقرار امني نوعا ما على الرغم من المضايقة التي تعرض لها سكان اللواء من قبل الاكراد، بسبب مطالبتهم بضم اللواء الى مناطقهم الكردية وحالة الحرب في المناطق الشمالية، فضلاً عن التوتر الذي عاشه اللواء من عمليات التكريد والتعريب التي تعرض لها، ومع ذلك حظي اللواء باستقرار امني، كما نشطت فيه الادارة المحلية ونال التركمان شيئا من حقوقهم القومية والثقافية، ومع ذلك بقيت الادارة في اللواء ادارة تقليدية في عهد عبد الرحمن عارف اذ لم يطرا عليها اي تغيير ملموس.

الهوامش

(1) ناظم الطبقجلي: ولد في بغداد عام 1913، والدهُ كامل الطبقجلي، وأمه خيرية، درس في بغداد وأكمل دراسته الثانوية في المدرسة العسكرية وتخرج منها في عام 1938، وتقلد العديد من المناصب العسكرية كان آخرها بمنصب قائد الفرقة الثانية في كركوك بتاريخ 15 تموز 1958، وبسبب اتهامه بالاشتراك في حركة الشواف في الموصل أحيل على التقاعد في عام 19 نيسان 1959 ثم تم اعتقاله بتاريخ 25 آذار 1959 ووضع في لسجن ثم أصدر الزعيم عبد الكريم قاسم قراراً بإعدامه نفذ في 20 أيلول 1959. للمزيد ينظر: أحمد كاظم البياتي، ناظم الطبقجلي ودورهُ العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1998، ص ص7–29.

(2) علي شاكر علي، السلطة والمجتمع في كركوك 1958–1968، مخطوط غير مطبوع.

(3) القانون السابق هو قانون إدارة الألوية رقم (16) لسنة 1945. للمزيد ينظر: الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1945، قانون إدارة الألوية رقم (16) لسنة 1945، المادة الأولى، ص69.

(4) الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1957، القسم الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص ص452–461.

(5) الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1945، قانون ادارة الالوية رقم (16) لسنة 1945، المادة الأولى، ص69.

(6) الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1957، المصدر السابق، ص ص452–461.

(7) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، اجتماعات مؤتمرات المتصرفين قرارات المؤتمرات، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص3.

(8) علي مهدي حيدر، الإدارة العامة للألوية، ط2، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1962، ص163.

(9) المصدر نفسه.

(10) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد 4125، 5 نيسان 1958.

(11) علي شاكر علي، المصدر السابق.

([12]) حميد صالح إبراهيم، الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من 1958–1964، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2011، ص12.

([13]) الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج19، ص7658.

([14]) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968، ج1، ط2، 2005، ص458.

([15]) حميد صالح إبراهيم، المصدر السابق، ص ص80–81.

([16]) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999، ص169.

([17]) جريدة اتحاد الشعب، العدد 79، 1959/4/29.

([18]) فاضل الصالحي، ذكريات مع المحامي الراحل عطا ترزي باشي، مجلة توركمن ايلي، العدد (100)، السنة التاسعة مايس 2016، ص16.

([19]) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص175.

([20]) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص175؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج2، ص163.

([21]) أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، ط2، الدار العربية للموسوعات، 2005، ص126

([22]) صبحي ساعتجي، الكيان التركماني في العراق في ضوء التطورات التاريخية، ترجمة: حبيب الهرمزي، ط1، استانبول، 2014، ص205.

([23]) جريدة اتحاد الشعب، العدد 162، في 4 آب 1959.

([24]) أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص127.

([25]) ئازاد عبد الوحيد كريم، كه ركوك له روانگه ى ميژووهوه، چاپخانه ى (روژ) ى كومه له ى رونا كييرى كه ركوك، كه ركوك، 2009، ص60.

([26]) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص197.

([27]) كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم سري/ 447 في 1959/7/15 الموجه الى متصرفية لواء كركوك، حادث مواكب القطعات الشعبية، ص6.

([28]) برقية من متصرف كركوك رقم 13095 في 1959/7/18 الموجهة الى الحاكم العسكري العام مقرر وزارة الداخلية، ص15.

([29]) المصدر نفسه.

([30]) جريدة الثغر، العدد 7178، الخميس 13 آب 1959.

([31]) كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم س/612 المؤرخ في 1959/8/23 الموجه الى مديرية شرطة بغداد، نقل موقوفين من معتقل كركوك الى بغداد.

([32]) صبحي ناظم توفيق، من الذي انقذ كركوك من مجزرة 1959، مجلة الإخاء (قاردا شلق، العدد 700، تشرين الأول 2014، ص ص36–37.

([33]) مبادئ ثورة 14 تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم، ج2، د.م، 1959، ص44.

([34]) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص91؛ عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص188.

([35]) قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية وأحداث البلاد السياسية الموقف والإجراءات 14 تموز 1959–8 شباط 1963، ، ص232؛ جريدة الثورة، العدد 220، في 1959/8/2؛ جريدة الثغر، الأثنين، العدد 7170، في 3 آب 1959؛ جريدة اتحاد الشعب، العدد 162، في 4 آب 1959.

([36]) كتاب متصرفية لواء كركوك العدد 942 في 1959/8/20 الموجه الى وزارة الداخلية، اغاثة منكوبي حوادث كركوك، ص22.

([37]) د. ك. و، وزارة الداخلية/ الديوان، لائحة قانون إدارة الألوية رقم (36) لسنة 1959، 1959، ملفة رقم 362/ 32050.

([38]) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، قانون رقم (36) لسنة 1959، 1959، ص165.

([39]) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص19.

([40]) الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1959، ص65.

([41]) وزارة الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص61.

([42]) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص19.

([43]) خليل إبراهيم حسين الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية 1958–1959، بيت الحكمة، ج4، ط1، بغداد، 2000، ص113.

([44]) المصدر نفسه.

([45]) صبحي ساعتجي، المصدر السابق، ص ص215.

([46]) المصدر نفسه، ص216.

([47]) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص213.

([48]) المصدر نفسه.

([49]) جريدة الوقائع العراقية، العدد 771، 1963/2/18.

([50]) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص215.

([51]) المصدر نفسه، ص217.

([52]) ليام اندرسن، غاريث ستانسيفيلد، أزمة كركوك السياسية الأثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2009، ص64.

([53]) جريدة كركوك، العدد 1808، في 12 آذار 1963.

([54]) نجات كوثر اوغلو، مقابلة شخصية، الجبهة التركمانية، كركوك، 2018/1/20.

([55]) نجات كوثر أوغلو، الأوائل في كركوك، مخطوط غير مطبوع في حوزة الباحث.

([56]) المصدر نفسه.

([57]) نجات كوثر أوغلو، مقابلة شخصية، رئاسة الجبهة التركمانية، في كركوك، 2018/1/20.

([58]) الجمهورية العراقية منجزات لواء كركوك لسنة 1963–1964–1965، بغداد، 1965، ص41.

([59]) نجات كوثر أوغلو، الأوائل في كركوك.

([60]) الجمهورية العراقية، منجزات لواء كركوك لسنة 1963–1964، المصدر السابق، ص41.

([61]) جريدة الجمهورية، العدد 814، 15 نيسان 1966.

([62]) جريدة الحوادث، العدد (10)، الثلاثاء 5 تموز 1966.

([63]) فاضل دميرجي، ماضي وحضر أتراك العراق، دار طباعة لمؤسسة التاريخ التركي، أنقرة، 1991، ص ص27–28.

المصـادر

أولاً: الوثائق:

1–الوثائق غير المنشورة:

- برقية من متصرف كركوك رقم 13095 في 1959/7/18 الموجهة الى الحاكم العسكري العام مقرر وزارة الداخلية.
- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1945، قانون إدارة الألوية رقم (16) لسنة 1945، المادة الأولى.
- الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، قانون رقم (36) لسنة 1959، 1959.
- الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج19.
- د. ك. و، وزارة الداخلية/ الديوان، لائحة قانون إدارة الألوية رقم (36) لسنة 1959، 1959، ملفة رقم 362/ 32050.
- كتاب متصرفية لواء كركوك العدد 942 في 1959/8/20 الموجه الى وزارة الداخلية، اغاثة منكوبي حوادث كركوك.
- علي شاكر علي، السلطة والمجتمع في كركوك 1958–1968، مخطوط غير مطبوع.
- كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم سري/ 447 في 1959/7/15 الموجه الى متصرفية لواء كركوك، حادث مواكب القطعات الشعبية.
- كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم س/612 المؤرخ في 1959/8/23 الموجه الى مديرية شرطة بغداد، نقل موقوفين من معتقل كركوك الى بغداد.

- وزارة الإرشاد، ثورة 14 تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961.
- نجات كوثر أوغلو، الأوائل في كركوك، مخطوط غير مطبوع في حوزة الباحث.

2-الوثائق المنشورة:

- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1957، القسم الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958.
- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، اجتماعات مؤتمرات المتصرفين قرارات المؤتمرات، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

- ئازاد عبد الوحيد كريم، كه ركوك له روانگه ى ميژووهوه، چاپخانه ى (روژ) ى كومه له ى رونا كييرى كه ركوك، كه ركوك، 2009.
- أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، ط2، الدار العربية للموسوعات، 2005.
- الجمهورية العراقية منجزات لواء كركوك لسنة 1963-1964-1965، بغداد، 1965.
- خليل إبراهيم حسين الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية 1958-1959، بيت الحكمة، ج4، ط1، بغداد، 2000.
- صبحي ساعتجي، الكيان التركماني في العراق في ضوء التطورات التاريخية، ترجمة: حبيب الهرمزي، ط1، استانبول، 2014.
- عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999.
- علي مهدي حيدر، الإدارة العامة للألوية، ط2، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1962.
- فاضل دميرجي، ماضي وحضر أتراك العراق، دار طباعة لمؤسسة التاريخ التركي، أنقرة، 1991.
- ليام اندرسن، غاريث ستانسيفيلد، أزمة كركوك السياسية الأثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2009.
- مبادئ ثورة 14 تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم، ج2، د.م، 1959.
- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج1، ط2، 2005.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

- أحمد كاظم البياتي، ناظم الطبقجلي ودورهُ العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1998.
- حميد صالح إبراهيم، الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من 1958–1964، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، 2011.

رابعاً: الدوريات:

1–الصحف:

- الثغر، العدد 7178، الخميس 13 آب 1959.
- اتحاد الشعب، العدد 79، 1959/4/29.

العدد 162، في 4 آب 1959.

- الجمهورية، العدد 814، 15 نيسان 1966.
- جريدة الحوادث، العدد (10)، الثلاثاء 5 تموز 1966.
- الوقائع العراقية، بغداد، العدد 4125، 5 نيسان 1958.

العدد 771، 1963/2/18.

2–المجلات:

- مجلة الإخاء، العدد 700، تشرين الأول 2014.
- مجلة الأستاذ، العدد 208، المجلد الأول، 2014.
- مجلة توركمن ايلي، العدد (100)، مايس 2016.

خامساً: المقابلات:

- نجات كوثر اوغلو، مقابلة شخصية، الجبهة التركمانية، كركوك، 2018/1/20.

Sources

First: Documents:

1-Unpublished documents:

- A cable from the governor of Kirkuk No. 13095 on 18/7/1959 addressed to the General Military Governor of the Ministry of Interior.
- Iraqi Government، Ministry of Justice، Collection of Laws and Regulations of 1945، Law of the Administration of brigades No. 16 of 1945، Article 1.
- The Republic of Iraq، Ministry of Justice، Law and Regulations، 1959، Law No. (36) of 1959، 1959.

• Iraqi Republic، Ministry of Defense، Trials of the Special High Military Court، c.19.
• Dr . K. And the Ministry of the Interior / Diwan، Law No 36 of 1959، No. 362/32050.
• The Kirkuk District Administrative Book No. 942 on 20/8/1959 addressed to the Ministry of the Interior، the Kirkuk Accident Victims Relief.
• Ali Shaker Ali، Power and Society in Kirkuk 1958-1968، unpublished manuscript.
• Book of Police Directorate of the Kirkuk brigade numbered 447/15 on 15/7/1959، addressed to the Metropolitan of Kirkuk، the incident of the processions of the popular factions.
• The Police Directorate of Kirkuk Brigade No. (612) dated 23/8/1959، directed to Baghdad Police Directorate، transferred detainees from the Kirkuk detention camp to Baghdad.
• Ministry of Guidance، July 14 Revolution in its third year، Al-Ilaa Press، Baghdad، 1961.
• Nagat Kawtharoglu، the first in Kirkuk، unpublished manuscript in the researcher's possession.

2- Published documents:

• Iraqi Government، Ministry of Justice، Collection of Laws and Regulations of 1957، Section I، Government Press، Baghdad، 1958.
• Iraqi Government، Ministry of the Interior، Congressional Meetings of Conference Managers، Government Press، Baghdad، 1958.

Second: Arabic and Arabic books:

• Ezzad Abdul Waheed Karim، Kok Rukhangi Mijohoh، Chopkhana Ruma Kuma Rona Kiri Karkuk، Kerkuk، 2009.
• The Hierarchy of the Pyramid، The Reality of the Turkomanic Presence in Iraq، II، The Arab House of Encyclopedias، 2005.
• The Iraqi Republic Achievements of the Kirkuk Brigade for 1963-1964-1965، Baghdad، 1965.
• Khalil Ibrahim Hussein Al-Zobaie، Iraq in British Documents 1958-1959، House of Wisdom، C4، I، Baghdad، 2000.

• Sobhi Saatji، The Turkmen Entity in Iraq in the Light of Historical Developments، Translated by: Habib Hermzi، I، Istanbul، 2014.
• Aziz Qader al-Samanji، The Political History of the Iraqi Turkmen، 1، Dar al-Saqi، Beirut، Lebanon، 1999.
• Ali Mehdi Haider، General Directorate of Al-Awiya، I 2، Al-Irshad Press، Baghdad، 1962.
• Fadil Demirji، past and the Turks of Iraq، printing house of the Turkish History Foundation، Ankara، 1991.
• Liam Andersen، Gareth Stanisfeld، Kirkuk Ethnic Political Crisis in Conflict and Harmonic Solutions، Translated by: Abdul-Ilah Al-Nuaimi، I، Iraqi Studies، Baghdad، 2009.
• The principles of the July 14 Revolution in the speeches of the noble people of the leader، Abdul Karim Qasem، c. 2، MD، 1959.
• Nuri Abdul Hamid Al-Ani et al.، History of the Iraqi Ministries in the Republican era 1958-1968، c1، i2، 2005.

Third: Letters and messages:

• Ahmad Kazem al-Bayati، Nazim al-Tabhagli and his military and political role in Iraq until 1959، MA thesis (unpublished)، Faculty of Education، Mustansiriya University، 1998.
• Hamid Saleh Ibrahim، The struggle for power in Iraq in the Republican era from 1958 to 1964، Master Thesis (unpublished)، Faculty of Education for Human Sciences، Anbar University، 2011.

Fourth: Periodicals:

Newspapers:

• Al-Thager، No. 7178، Thursday 13 August 1959.
- Union of the People، No. 79، 29/4/1959.
- No. 162، on 4 August 195
- Republic، No. 814، April 15، 1966.

• Al-Hawadith Newspaper، Issue No. 10، Tuesday 5 July 1966.

Iraqi Chronicle، Baghdad، No. 4125، April 5، 1958.

No. 771، 18/2/1963.

2- Magazines:

• Al-Ikha Magazine، Issue 700، October 2014.

• Journal of the Professor، No. 208، Volume I، 2014.

• Journal of Torkman Elie، No. (100)، May 2016.

Fifth: Interviews:

• Najat Kawthar Oglu، personal interview، Turkmen Front، Kirkuk، 20/1/2018.

The administrative and security situation in the Kirkuk Brigade after the revolution of 14 July 1958

Prof. Dr. Hussain Ali Fleih Al-khazragi
Maryam Mahmoud Idan al - Jubouri
Al-Mustansiriyah University CoIIege of Basic Education
History Department

Abstract:

The Kirkuk Brigade is one of the important Iraqi brigades، occupying an important strategic position in northern Iraq، making it a link between the

north and south، As well as rich in resources and natural resources، Most important of all، it is a small Iraq with a colorful social structure composed of different nationalities and sects of Turkmen، Arabs and Kurds، As well as the difference of religions and doctrines in which Muslims، Christ and Jews previously it was natural to make administrative and security changes in the General during the Republican era during the period (1958-1968) and here highlights the importance of research.

Department of research on two main subjects، The first topic was entitled (Kirkuk in the first republican era 1958-1963)، which dealt with the most important administrative and security changes that occurred in the Kirkuk Brigade during the reign of Abdul Karim Qasim، The second topic was entitled (The situation of Kirkuk in the second republican era 1963-1968)، which dealt with the administrative and security developments in Kirkuk during the reign of Abdel Salam Aref.